نص ردن

▪ علاء حسن

حواسم بنسخة سورية

الصحف الصادرة من أنظمة عربية داعمة لسقوط نظام بشار الأسد أطلقت تسمية "معركة الحسم"، على مجريات الأحداث هناك وأكدت قيامها بنشر تغطية يومية لمجريات المعركة، عبر تقارير وقصص مراسليها من داخل المدن السورية والخاضعة لسيطرة الجيش الحر.

اختيار تسمية "معركة الحسم" يحيل القارئ الى الحواسم العراقية، ونهاية النظام السابق، ثم تحولت المفردة إلى مصطلح آخر يعرفه العراقيون ولا حاجة لبيان المعنى، ويبدو أن السلطة الخاضعة لحزب البعث لا ينفع معها غير الحسم أو الحواسم.

وسائل إعلام عربية وأوربية وأميركية تحدثت عن سقوط وشيك للنظام السوري، ولكن بعض الفضائيات العراقية المنشغلة دوما بالتلميع والتبخير ترى خلاف ذلك، فحشدت محليليها السياسيين المعروفين بنظرتهم "الاستشرفية" لمستقبل الأحداث في المنطقة للحديث عن اتساع شعبية الأسد، وتفعيل مبادرة كوفي عنان، والدعم الروسي والصيني، فضلا عن دعم آخر إقليمي.

مثل هذه التحليلات كانت عاملا مباشرا في زيادة عناد النظام السابق بعد غزو الكويت، واستمرت العنجهية وبدعم روسي وفرنسي وصيني، وقبل الحواسم العراقية كانت مبادرة رئيس دولة الإمارات الراحل الشيخ زايد بمنتهى الحكمة عندما دعا القيادة الحكيمة في العراق للجوء الى دولته، والاستعانة بقوات عربية لحين تشكيل الحكومة الجديدة، ولكن بغداد وقتذاك وصفت المبادرة بأنها تافهة ولا تستحق الرد، والموقف العراقي جاء على لسان وزير خارجية النظام ناجي الحديثي، وبعد أيام قليلة حصلت الحواسم.

عشرات الإعلاميين من مراسلي الصحف والفضائيات العربية والدولية وصلوا إلى مناطق خاضعة للجيش الحر الذي فرض سيطرته على مدن سورية، وأصبحت معظم المراكز الحدودية بيده، وعمليات القصف مستمرة، والقتلى بالشوارع، وهذه المشاهد نقلت عبر شاشات فضائيات معروفة، كانت ممنوعة من الدخول إلى سوريا، وخضع بثها للتشويش.

المخاوف العراقية من تداعيات الأوضاع في سوريا مشروعة، ولكن الخطاب الإعلامي لبعض وسائل الإعلام الحزبية يتجاهل هذه الحقيقة، ويحاول أن يوحي للرأي العام المحلي بان النظام في سوريا لن يسقط لان الشعب ما زال يسير خلف القائد، وسينتصر على المؤامرة الإسرائيلية الهادفة لتجريد الجيوش العقائدية من قوتها لتحقيق مصالح تل أبيب.

بعيدا عن تحليلات المحللين السياسيين سوريا وشعبها في ورطة، ومسؤولية النتائج أو الكوارث وما ستخلفه معركة الحسم او الحواسم يتحملها النظام، والمنطقة لا يوجد فيها اليوم من يمتلك حكمة الراحل الشيخ زايد ليقدم مبادرة جديدة، فحسابات الصراع الإقليمي ستجعل بعض الأطراف تتعامل مع النظام السوري ورئيسه بطريقة أخرى تختلف عن النسخة التونسية، والدعم الصيني والروسي لبشار الأسد اليوم قد ينتهي مع وصول معركة الحسم للصفحة الأخيرة، ووقتذاك شتوشح بعض الفضائيات شاشاتها بشريط اسود وتعلن الحداد أربعين يوما على قائد عربي، اتهمت بغداد نظامه بأنه كان يشجع دخول المتسللين للأراضي العراقية لتنفيذ عمليات إرهابية تستهدف المدنيين، وتزامنا مع بدء ما يعرف بمعركة الحسم يجب أن تراجع بعض الفضائيات أرشيفها وتعرض مشاهد أثار الدمار من تفجير مبنى وزارتي الخارجية والمالية.

أمانة بغداد تعتزم تحويل بيوت شخصيات شهيرة إلى متاحف

□ بغداد / المدى

أعلنت أمانة بغداد أن الأشهر المقبلة ستشهد البدء بالمراحل الأولى لتحويل بيت الشاعر محمد مهدي الجواهري، في جانب الكرخ من بغداد، إلى متحف يضم جميع مقتنياته.

بيت الشاعر الجواهري

وقال المتحدث باسم أمانة بغداد حكيم عبد الزهرة لـ"المدى": إن الأمانة ستنتهي قريبا من معاملة استملاك بيت شاعر العرب الأكبر محمد مهدي الجواهري، الواقع في حي القادسية بجانب الكرخ من بغداد، لكي تعيد تشييده بشكل متحف يضم كل مقتنيات وأغراض الجواهري.

ورجح عبد الزهرة أن "إدارة المتحف قد تكون من نصيب أحد أقارب الجواهري تقديرا لهذا الشاعر الكبير".

وكشف أن "لدى أمانة بغداد مشروع استملاك عدة بيوت تعود لشخصيات مهمة في المجتمع العراقي، منها بيت الوزير محمد حديد الذي تولى عدة وزارات في العهد الملكي، ووالد المهندسة العالمية زها حديد، وكذلك بيت الخطيب الشهير أحمد الوائلي، إضافة إلى بيت المؤرخ حسين علي محفوظ المعروف بشيخ بغداد".

وتابع عبد الزهرة "ستحول الأمانة هذه البيوت إلى متاحف تضم جميع ما كانت تمتلكه تلك الشخصيات، وكذلك مكتبة خاصة بمؤلفاتهم، وستكون هذه المتاحف مفتوحة أمام الجميع"، عادا ذلك بأنه تكريما للمبدعين.

من جانبه، قال رواء الجصاني رئيس مركز الجواهري وابن شقيقته الوحيدة، في بيان صحفي اطلعت عليه "المدى": إن "هذا البيت هو الوحيد الذي تعود ملكيته للشاعر محمد مهدي الجواهري".

وأضاف أن "بيت الجواهري تم بناؤه في نهاية الستينيات من القرن الماضي"، موضحا أن "الحكومة وعدت بتحويله إلى متحف كبير يضم مقتنيات شخصية للشاعر"، متمنيا على الحكومة "الإسراع بانجاز وعدها وأن لا تهمل الأمر".

وكشف الجصاني إن "كتاباً جديداً سيصدر في غضون ستة أشهر من الآن بعنوان (الجواهري صحفياً)، ويتضمن مجمل المقالات الافتتاحية التي كتبها الشاعر محمد مهدي الجواهري في الصحف التي أصدرها خلال الفترة العام ١٩٣٠ – ١٩٦٢، وهي (الفرات، والانقلاب، والرأي العام)".

يذكر أن أسرة الجواهري تنحدّر من عائلة نجفية محافظة عريقة في العلم والأدب والشعر، تُعرف بآل الجواهر، نسبة إلى أحد أجداد العائلة الذي يدعى الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر، نسبة إلى كتاباً في الفقه اسمه (جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام)، وكان لهذه العائلة كما لباقي العائلات الكبيرة في النجف، مجلس عامر بالأدب والأدباء يرتاده كبار الشخصيات الأدبية والعلمية.

مطالبات بالإسراع بسن قانون لضمان حقوق الأيتام

□ بغداد / المدى

شدد معنيون على الإسراع في سن قوانين تضمن حقوق الأيتام، وتكفل لهم حياة كريمة، وتخلصهم من المعاناة الإنسانية والحياتية والبؤس والشقاء الاجتماعي والاقتصادي.

وقالت الباحثة التربوية في إحدى مدارس بغداد الابتدائية سراب ناصر، في تصريح أورده الموقع الالكتروني لإذاعة "العراق الحر": إن ٦٠٪ من طلبة المدرسة هم أيتام فقدوا الأب جراء التفجيرات الإرهابية.

وأضافت أن "نحو ٩٠٪ منهم يعيشون ظروفا حياتية قاسية ويعانون من تراجع في مستواهم العلمي والتربوي وتدهور حالتهم الصحية واعتلال أجسادهم بفعل عدم حصولهم على التغذية الجيدة والعلاج الشافي ويسكنون بيوتا مؤجرة وتلاقي أمهاتهم الأمرين في سبيل تحصيل الرزق".

الطفلة بيداء عبد الرحمن، من حي الجهاد غرب بغداد، قالت: "تركت دراستي بعد فقداني والدي منذ ٤ سنوات في انفجار إرهابي، وأنا اليوم اعمل في الشارع بائعة مناديل ورقية في أحد التقاطعات لأنفق على أمي وأخوتي الصغار الخمسة".

من جانبه، قال رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية في محافظة بغداد الدكتور محمد الشمري: إن نسبة كبيرة من الأطفال الأيتام يعيشون حالة من الحرمان الاجتماعي، ويمرون بظروف اقتصادية قاهرة، وهم يرزحون تحت خط الفقر بدرجات، ما أثر على صحتهم وتربيتهم وتعليمهم.

ودعا اللجان المختصة في مجلس النواب إلى الإسراع في سن قوانين تضمن للطفل اليتيم كامل حقوقه وامتيازاته، ومنها قانون الضمان الاجتماعي، الذي يوفر لجميع الطبقات المسحوقة داخل المجتمع فرص العيش الكريم.

وحذر الشمري من نتائج مأساوية وتداعيات اجتماعية خطرة تداهم المجتمع، في حال استمر ترك وإهمال الأيتام، مشيرا إلى أنه "فضلا عن محروميتهم الاقتصادية يمكن أن يكونوا لقمة سائغة للعصابات والإرهابيين التي تحاول استغلال ظروف أولئك الصغار لتجنح بهم نحو العنف والجريمة".

وذكر رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية "ناقشنا مع نخبة من الأكاديميين وخبراء القانون ومعنيين من مجلس النواب مسودة قانون رعاية اليتيم المتضمنة تخصيص راتب لكل طفل يصل إلى ٣٠٠ ألف دينار شهريا، وتلقينا وعودا من مجلس شورى الدولة بدرج ذلك المطلب ضمن نصوص قانون الضمان الاجتماعي المرتقب إقراره".

ناحية جرف الصخر محرومة من المشاريع بـ"ذريعة" الوضع الأمني

□ الحلة/ إقبال محمد

أكد رئيس لجنة التخطيط في ناحية جرف الصخر شمالي محافظة بابل، حاجة الناحية إلى الكثير من المشاريع الخدمية، وعدم تسلمها كاملة استحقاقاتها بذريعة "الوضع الأمني غير المستقر".

وقال أحمد نعمة لـ"المدى": إن الناحية تعاني قلة الخدمات والمشاريع، وعدم تسلمها كاملة استحقاقاتها من مجلس المحافظة بحجة أنها من المناطق الساخنة والأوضاع الأمنية فيها غير مستقرة.

وأضاف "الناحية لم تعد من المناطق الساخنة منذ العام ٢٠٠٧، لذا نطالب الحكومة المحلية بإنصاف الناحية في توزيع المشاريع والخدمات والعمل على انتشالها من واقعها المؤلم".

وأشار نعمة إلى أن عدد سكان ناحية جرف الصخر يزيد على ٥٠ ألف نسمة "إلا أنها تفتقر لوجود مستشفى، فضلا عن أن المباني الموجودة فيها تعود إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ولم يجر تشييد أي بناية جديدة فيها، إضافة إلى عدم تعبيد شوارعها، ومنها الطريق الرئيس الذي يربط الناحية بقضاء المسيب".

وتابع بالقول: "تمت مطالبة مجلس المحافظة بشأن تعبيد الطرق وأحيل الطلب إلى هيئة الطرق والجسور في وزارة الإعمار والإسكان ولكن دون جدوى".

ولفت نعمة إلى أنه "تم بناء عدد من المدارس لكنها لا تكفي، كما أن البطالة متفشية بين أهالي الناحية، وإلى جانب ذلك هناك شحة في مياه الشرب والسقي، كما تعاني الناحية من التصحر والكثير من الأهالي يعتمدون على الآبار الارتوازية".

وعن تخصيص مبالغ مالية من الحكومة الاتحادية للناحية، بين رئيس لجنة التخطيط "سمعنا عن تخصيص ٥٠ مليار دينار للمناطق الساخنة، ومنها مناطق شمال بابل، ومن المفترض أن يخصص منها ١٠ مليارات دينار لجرف الصخر لكن لم يحصل ذلك لغاية الآن".

وشدد نعمة على أن الوضع الأمني في الناحية تحسن منذ عام ٢٠٠٧ "وجرف الصخر الآن من أفضل النواحي في محافظة بابل، لكن شماعة الوضع الأمني والمنطقة ساخنة ما زالت تحول دون حصولنا على المشاريع، كما أن المقاولين والشركات يعزفون عن العمل في الناحية"، على حد قوله.

ولفت نعمة إلى أن "في الناحية يوجد مصفى الوسط، كما أن البنى التحتية جاهزة، وكان يجب استثمار هذا المصفى وسعينا لذلك عن طريق هيئة استثمار بابل وهيئة الاستثمار الوطنية لكن وصلنا إلى طريق مسدود"، بحسب ما ذكر.

إشارة ضوئية واحدة في شوارع المثنى

□ بغداد / المدى

كشفت مديرية مرور المثنى، أن إشارة ضوئية واحدة موجودة في عموم شوارع المحافظة، مشيرة إلى أن أعمال الحفريات والمجاري التي تقوم بها دائرة البلدية كانت السبب وراء عدم نصب الإشارات الضوئية.

وقال مدير مرور المحافظة العميد محمد عبد وطبان في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز": إن المشاكل التي تعاني منها المحافظة في الجانب المروري، هي افتقارها لوجود الإشارات الضوئية التنظيمية التي تحدد حركة سير المركبات والأشخاص الراجلة".

وعزا ذلك "إلى أعمال الحفريات والمجاري التي تقوم بها دائرة بلدية المحافظة"، مشيرا إلى أن "مديرية المرور تقوم بالتنسيق مع المسؤولين في بلدية المحافظة لمعالجة هذه المشكلة"، مضيفا أن "البلدية وعدت بنصب الإشارات الضوئية في التقاطعات كافة حال الانتهاء من أعمال الإكساء وحفر المجاري".

وأكد وطبان أن "المحافظة تحوي إشارة ضوئية واحدة في أحد التقاطعات بمنطقة القشلة في مدينة السماوة"، لافتا إلى أن "من وجبنا هو تنظيم حركة السير والمرور في الشوارع".

يذكر أن محافظة المثنى، ٢٥٠ كم جنوب بغداد، تشهد ازدياد في ظاهرة الاختناقات المرورية في شوارعها على الرغم من أن حكومتها المحلية منعت دخول المركبات إليها، والسبب في ذلك لعدم وجود الشوارع والجسور المؤهلة لاستيعاب أعداد المركبات بالمحافظة، فضلا عن وجود إشارة مرورية واحدة تنظم سير المركبات الأمر الذي قد زاد من شدة تلك الاختناقات بالمحافظة.

رفعت سنة القبول إلى 45 سنة للماجستير و50 سنة للدكتوراه

التعليم تفتح أبواب التقديم للدراسات العليا اليوم

□ بغداد / المدى

فتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اليوم الاثنين، باب التقديم للدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٢ – ٢٠١٣، معلنة رفع سن القبول في دراسة الماجستير إلى ٤٥ سنة ودراسة لـ٥٠ سنة، فيما أقامت جامعة البصرة ندوة علمية لبحث خطتها الخمسية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة قاسم محمد جبار، في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه: إن الضوابط الجديدة تضمنت أن لا يزيد عمر المتقدم لدراسة الماجستير أو ما يعادلها على ٤٥ سنة، وأن لا يقل معدله عن ٦٥٪، مستثنية من ذلك الربع الأول بالنسبة للاختصاصات الطبية والهندسية.

وأضاف أن المتقدم لدراسة الدكتوراه يجب أن لا يزيد عمره على ٥٠ سنة، وبمعدل لا يقل عن ٧٠٪، مشيرا إلى أن الضوابط الجديدة استثنت المتقدم لدراسة الدبلوم العالي من شرطي العمر والمعدل.

وأشار جبار إلى أن الضوابط اشترطت في المتقدم لدراسة الدبلوم العالي والماجستير من الموظفين أن تكون له خدمة وظيفية فعلية لمدة سنتين، بعد حصوله على آخر شهادة، وتحتسب هذه الخدمة لغاية الأول من أيلول لعام ٢٠١٢، والتفرغ التام للدراسة، ويشمل ذلك الموظف المتقدم لدراسة الدكتوراه (عدا منتسبي وزارتي التعليم العالي والتربية الخاضعين لقانون الخدمة الجامعية).

واستدرك أنه يحق للمتقدمين لدراسة الدكتوراه من الموظفين ممن منحوا شهادة الماجستير ضمن المدة المحددة دون تمديد وحصلوا على تقدير لا يقل عن جيد جداً (الرسالة + السنة التحضيرية) التقديم مباشرة استثناءً من شرط الخدمة لسنتين بعد آخر شهادة.

وأردف جبار أن الضوابط استثنت ذوي الشهداء من شرطي العمر والمعدل، واستثناء المتقدمين من السجناء السياسيين من شرط العمر، مبينا أنه ينبغي بعد استكمال نتائج القبول للمتقدمين حساب نسبة ذوي الشهداء (١٠٪) من المقاعد الدراسية المنصوص عليها بقانون ذوي الشهداء، موضحا أنه في حال لم تستوف تلك النسبة ونفذت المقاعد الدراسية المخصصة يتم قبول أقربهم من المنافسة ضمن ترتيب المتقدمين حسب المعدل وخارج خطة القبول وبما لا يقل عن مقعد واحد.

وأفاد جبار بأن الضوابط نصت أيضا على أن يجتاز المتقدم المقابلة التي يجريها القسم العلمي لتحديد أهليته للدراسة، بالتأكد من سلامته البدنية والعقلية والنفسية، بما يتناسب مع اختصاص المتقدم، مشيرا إلى أن تقييمه العلمي سيكون من خلال امتحان القبول.

وبين أن التقديم للدراسات العليا يكون عن طريق الكليات التي فتحت باب القبول فيها مباشرة، ويحق لخريجي الجامعات الأهلية المعترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التقديم للدراسات العليا.

وذكر جبار أن معدل أساس المفاضلة سيكون بجمع المعدل الذي يحتسب من ٦٠٪، وامتحان القبول الذي يحتسب من ٢٠٪، وترتيب المتقدم بالنسبة للمتقدمين للدبلوم العالي والماجستير الذي يحتسب من ٥٪، إضافة إلى اختباري اللغة الانكليزية وكفاءة الحاسبة اللذين يحتسبان من ٥٪ لكل منهما، فضلا عن درجة الإبداع التي تكون بواقع ٥٪ للمتقدمين لدراسة الماجستير، و١٠ ٪ لدراسة الدكتوراه.

وتابع بالقول: إنه سيتم اعتماد معدل درجات السنة التحضيرية فقط بدون الرسالة في حالة كون المتقدم حاصلاً على شهادة الماجستير بتقدير مستوفٍ في الحالات التي لا تمنح فيها درجات.

ولفت جبار إلى أن الضوابط استثنت المتقدمين على قناة النفقة الخاصة من شرطي العمر والمعدل، موضحا أنه سيترك لمجلس الجامعة من خلال جلسة استثنائية تحديد عدد مقاعد النفقة الخاصة حسب الطاقة الاستيعابية وخارج خطة القبول، على أن يتم إعلان المقاعد على هذه القناة بموعد لا يتجاوز الأسبوع من إعلان هذه الضوابط.

وأعلن أن التقديم للدراسات العليا سيبدأ اليوم الاثنين وينتهي يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٨/٣٠، منبها إلى أن موعد امتحان القبول سيكون في الثاني من شهر أيلول المقبل على أن يتم إعلان أسماء المقبولين في موعد أقصاه الثالث والعشرين من الشهر نفسه.

ولفت إلى أنه سيكون أمام المتقدمين أسبوع واحد لتقديم اعتراضاتهم، وسيتم إصدار الأوامر الجامعية في موعد أقصاه الثالث من شهر تشرين الأول المقبل، مضيفا أن موعد مباشرة الطلبة المقبولين في الدراسات العليا سيكون في موعد أقصاه ٢٠١٢/١٠/٧، وسيلغى قبول الطلبة الذين لم يباشروا خلال ١٤ يوماً من تاريخ المباشرة بالدراسة، ويحل الاحتياط محل الأصيل، وعدم ترويج أية معاملة خارج هذه المدة وتتحمل الكلية مسؤولية ذلك.

على ذمة اللجنة المالية البرلمانية

قانون التقاعد الموحد ينفذ مطلع العام المقبل

□ بغداد/ متابعة المدى

أفادت اللجنة المالية البرلمانية بأن قانون التقاعد الموحد سينفذ في الأول من كانون الثاني المقبل، مؤكدة اعتماده سن التقاعد عند ٦٠ عاما للموظفين.

وقال عضو اللجنة النائب فالح الساري في تصريحات صحفية: إن "قانون التقاعد الموحد الجديد ستتم قراءته قراءة أولى وثانية والتصويت عليه خلال الفصل التشريعي الحالي في غضون الشهرين المقبلين، لكن تطبيقه سيكون ابتداءً من الأول من شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٣".

وعزا التأخر في إقرار القانون إلى التفاصيل الكثيرة والمتشعبة التي أضافتها اللجنة الحكومية المشكلة لتعديل قانون التقاعد الجديد.

وبين الساري أن "التفاصيل والقضايا التي تناقش أسبوعيا في هيئة التقاعد العامة، تتضمن زيادة الرواتب وتخفيض الضمان الصحي، والتعامل مع الشهادة التي حصل عليها الموظف أثناء الخدمة، ومكافأة نهاية الخدمة وطرق احتسابها، إضافة إلى تحديد عمر الموظف المحال على التقاعد الذي تم تثبيته عند ٦٠ عاما مع استثناء أساتذة الجامعات والقضاة".

وأشار إلى أن "اللجنة المالية البرلمانية تعمل من خلال التنسيق مع اللجنة الحكومية على معالجة القضايا الرئيسة والثغرات ضمن القانون الحالي للتقاعد".

وأكد الساري "وجود دراسة لشمول العراقيين كافة فوق السن ٣٠ عاما بالتقاعد مع دراسة زيادة التقاعد ليكون ضمانا اجتماعيا للفرد العراقي ومساواة للفرد العراقي بالفرد الأوروبي من ناحية الدخل".

متقاعدون